

CL 164/3 - المذكرة الإعلامية رقم 3 - يونيو/حزيران 2020

التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021

مبادرة العمل يدًا بيد - الأنشطة والموارد الرئيسية

معلومات أساسية

1- مبادرة العمل يدًا بيد (المبادرة) هي مبادرة أخذت بزمامها المنظمة بهدف تسريع وتيرة إحداث تحوّل زراعي وتحقيق التنمية الريفية المستدامة للقضاء على الفقر واستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، في انسجام تام مع أهداف التنمية المستدامة. وسيستنى تحقيق ذلك من خلال اعتماد نهج توافقي يجمع معًا البلدان المستفيدة والجهات المانحة ومنظمات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات البحث والمجتمع المدني من أجل تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة.

2- وتستجيب هذه المبادرة لعدد من القيود المفروضة في مجال المساعدة الإنمائية الدولية، خاصة تجزؤ التدخلات المنفذة وعدم الاستفادة من أوجه التآزر المتاحة، والتنافس في ما بين الشركاء في التنمية، والافتقار إلى ما يكفي من الشفافية، إضافة إلى ضعف القدرة على تحليل البيانات، والاستخدام دون المستوى الأمثل للمهارات التقنية والسياساتية المتاحة، وعدم كفاية تحديد أولويات المشاريع والاستثمارات.

3- وهذه المبادرة، بدلاً من أن تمثل مجال عمل جديدًا للمنظمة، تشكل نهجًا جديدًا للعمل وتنسيق الجهود القائمة داخل المنظمة، على المستوى القطري أو من قبل الشركاء، بهدف تحقيق مكاسب في الإنتاجية باستخدام الموارد استخدامًا أفضل لتوجيه الجهود وتحسين النتائج المنشودة وتحقيق مستوى أكبر من الأثر بنفس القدر من الاستثمار.

4- وتحتدي هذه المبادرة، تماشياً مع الأهداف التي تصبو إليها، بخمسة مبادئ:

المبدأ 1: استهداف أشد الناس فقراً

المبدأ 2: التوفيق

المبدأ 3: تحقيق ولاية المنظمة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة

المبدأ 4: توفير إطار عمل يتولى ما يلي:

- (أ) التمييز بين الأقاليم والاستراتيجيات وفقاً للإمكانيات الاقتصادية الزراعية؛
- (ب) والجمع بين أبعاد النظم الغذائية الزراعية كافة لفهم كامل أثر التدخلات البديلة؛
- (ج) وجمع المعلومات بشأن تدخلات المانحين الحالية؛
- (د) وإنشاء منصة جغرافية مكانية؛
- (هـ) ووضع مقياس لتحديد الأولويات.

المبدأ 5: تعزيز الشراكات

5- تسند المبادرة الأولوية للبلدان المستفيدة التي تواجه فيها أعداد غفيرة من الأشخاص خطر التخلف عن الركب، وتشهد فيها مستويات الجوع والفقر المدقع تزايداً. وإن قائمة البلدان ذات الأولوية تتطور وفقاً لتغير الظروف والاحتياجات، وهي تشمل البلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نمواً والبلدان التي تشهد أزمة غذائية أو البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، ولكن أيضاً البلدان التي تسعى إلى دعم إدارة تأثير جائحة كوفيد-19 بالاستعانة بنهج المبادرة.

الأنشطة الأساسية والحوكمة والموارد

6- يكمن أحد المبادئ الأساسية التي تركز عليها المبادرة في أنها مبادرة تقودها وتأخذ بزمامها البلدان وفي أن الحكومات الوطنية هي التي تتخذ جميع القرارات الرئيسية، بما فيها المشاركة. ويتولى ممثلو المنظمة قيادة التنسيق مع البلدان بدعم من جهات الاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية / دون الإقليمية وعلى مستوى المقر الرئيسي. وإضافة إلى الأنشطة التي ينصب تركيزها على البلدان، يجري استحداث أدوات وتكنولوجيات أساسية توفر مقومات التمكين من أجل دعم جمع البيانات وتحليلها.

7- ويمكن تلخيص الأنشطة الأساسية الحالية على النحو الآتي:

مختبر البيانات الضخمة

8- يتعلق الأمر بوحدة جديدة تستخدم الذكاء الاصطناعي والوصول إلى الاستشعار عن بُعد لجمع البيانات حيثما يتوفر كمٌ قليل من البيانات، وذلك بهدف سدّ الفجوات التي تشوب البيانات والمصادقة على البيانات الرسمية التي تستخدمها المنظمة وإنشاء آلية لمراقبة جودة البيانات. وقد وضعت هذه الوحدة ثلاثة مسارات للعمل بشأن استخدام البيانات الضخمة وعلوم البيانات، وهي: تقنيات استخراج النصوص، وعلوم البيانات الجغرافية المكانية، وحلول البيانات الضخمة (استخراج البيانات من شبكة الإنترنت والاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية (تعهد الجموع) والتعلم الآلي).

9- وتتألف الوحدة من خمسة استشاريين تحت إشراف موظف برتبة ف-5، مسؤول أصلاً عن عمليات البيانات الضخمة في شعبة الإحصاء. ويمول الفريق تمويلًا كاملاً من موارد من خارج الميزانية، تماشيًا مع الأغراض المتفق عليها مع الشركاء المعنيين في الموارد.

المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد

10- لقد أنشئت منصة جغرافية مكانية تجمع البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من 20 وحدة مختلفة داخل المنظمة، ومن شركائنا ومقدمي البيانات العامة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الفضاء. وقد تمكّنت المبادرة حتى الآن من جمع أكثر من مليون طبقة جغرافية مكانية وآلاف السلاسل الإحصائية بما يصل إلى 4000 من سجلات البيانات الوصفية. وفي حين كانت المنظمة تتولى فعلاً جمع المعلومات ولكن في وحدات منعزلة مختلفة، فإن الجهود المبذولة في إطار المبادرة قد جمّعت الموظفين والبيانات في بيئة تعاونية.

11- ويتألف الفريق الأساسي الذي يتولى قيادة المنصة الجغرافية المكانية من موظفين اثنين (موظف برتبة ف-4 وموظف برتبة ف-5) كانا حتى إطلاق المبادرة يعملان فعلاً بشأن هذا الموضوع ولكن من دون القدرة التنسيقية اللازمة. ويحظى هذان الموظفان بدعم من 12 استشارياً ممولين من موارد من خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، فهذه المنصة مبادرة للمنظمة تعود بالمنفعة على جميع الأعضاء نظرًا إلى أنها ليست خاصة بالبلدان المنضوية تحت لواء المبادرة فحسب.

فرق المهام القطرية الخاصة بمبادرة العمل يداً بيد

12- يحظى العمل المنفذ في البلدان الـ 15 التي انطلقت فيها الأنشطة بدعم فرق مهام قطرية تتألف من: (أ) ممثل قطري؛ (ب) وممثل عن المكتب الإقليمي؛ (ج) وممثل عن المقر الرئيسي؛ (د) وممثل عن مركز الاستثمار؛ (هـ) وممثل عن البرنامج الاستراتيجي 1؛ (و) وممثل عن البرنامج الاستراتيجي 3؛ (ز) وممثل عن البرنامج الاستراتيجي 4، إضافة إلى ممثلين لمختلف القطاعات، أي قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والمياه وغيرها، رهناً بالأولويات القطرية. ويضطلع أعضاء فرق المهام بالمهام الملقاة على عاتقهم ضمن الاختصاصات العامة الحالية من دون الحاجة إلى إتاحة أي تمويل إضافي.

خطط الاستثمار لأنشطة مبادرة العمل يداً بيد

13- ستتولى فرق المهام، في كل بلد من البلدان الـ 15 التي انطلقت فيها أنشطة المبادرة، تحديد أولويات الاستثمار وستقوم، بالتعاون مع مركز الاستثمار، بوضع خطط استثمار. ويمولّ هذا العمل من خلال ثلاثة مصادر، وهي:

- (أ) الموارد من خارج الميزانية، تماشيًا مع الاتفاقات المبرمة مع الشركاء المعنيين في الموارد؛
- (ب) واتفاق شراكة البنك الدولي مع مركز الاستثمار الذي سيتم بموجبه الآن تنسيق الأنشطة الحالية وتحديد أولوياتها بصورة مباشرة بالاستناد إلى المبادرة؛
- (ج) ومشاريع برنامج التعاون التقني التي تطلبها الحكومات.

14- وسيتم تمويل تنفيذ خطط الاستثمار من قبل الشركاء في الموارد ومن الموارد القطرية.

الحوكمة والتنسيق

15- يتولى كبير الخبراء الاقتصاديين الإشراف والتنسيق العامين للمبادرة، بدعم من مدير مركز الاستثمار وموظفين اثنين رفيعي المستوى من وحدة الطوارئ والقدرة على الصمود ومن مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين، يعملان في إطار الأدوار المناطة بهم حاليًا. وتقترح التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية دعم التنسيق بموارد إضافية من غير الموظفين بمبلغ إجمالي قدره 0.5 ملايين دولار أمريكي.